الاخرى ، التطورات التي استجدت على الساحة الفلسطينية والعربية ، واولها ان منظمة التحرير هي الممثل لقوى الثورة الفلسطينية بما يشتمل عليه هذا القول من تثبيت لشرعية الثورة ، ومن اقرار بشرعية وجود القوى الفلسطينية ، ومن تأكيد لكون المنظمة هي الممثلة لها جميعا ؛ وثانيها تثبيت ارتباط حقوق العودة وتقرير المصير بالتحرير ؛ وثالثها تثبيت مسؤولية المنظمة وحدها عن حركة الشعب الفلسطيني في اتجاه هذه الحقوق في كافة الميادين ، بما فيها الميدان العسكري ايضا .

ان النص على ان المنظمة هي الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية قد اثبت موقفا متقدما في النظرة الى المنظمة ، بل مكسبا انتزعته الثورة الفلسطينية بالفعل منذ هيمنت قواها على مؤسسات المنظمة . الا ان النص بالصيغة التي ورد فيها في الميثاق الوطني صار فيما بعد قاصرا عن استيعاب موقف لاحق او مكسب لاحق ، تم تأكيده في قرارات عربية ودولية ، هو موقف الاقرار بأن المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بأسره ، وليس لقوى الثورة الفلسطينية وحدها .

وتماثل جزء من المادة السابعة والعشرين مع مثيله في المادة السادسة والعشرين من الميثاق السابق . هذا الجزء هو : « تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب امكانيتها » . ثم اختلفت المادتان بعد ذلك اختلافا جوهريا . فقد اضيف الى المادة في صيغتها الجديدة : « وتلتزم بالحياد فيما بينهما ، في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى اساس ذلك» وعادت المادتان متماثلتا في ختامهما بنص واحد : « ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة عربية » .

واضيفت مادة جديدة كلية هي المادة الثامنة والعشرون وهذا نصها : « يؤكد الشعب العربي الفلسطيني اصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ، ويرفض كل انواع التدخل والوصاية والتبعية » .

واضيفت مادة جديدة اخرى هي التاسعة والعشرون ونصها : « الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والاصيل في تحرير واسترداد وطنه ، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على اساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق اهدافه » .

في هذه الاضافات الثلاث انعكست ايضا حصيلة التطور في ميزان القوى وفي الظروف والمواقف على الساحتين الفلسطينية والعربية ، ما بين انشاء منظمة التحرير ووصول حملة البنادق الى قيادتها مرورا بحرب حزيران ١٩٦٧ وتأثيراتها . ففيها اكد الميثاق الجديد التزام الحياد في خلافات الدول العربية فيما بينها ، وقيده « في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك » . وعاد الميثاق الجديد فثبت مبدأ عدم تدخل المنظمة في الشؤون الداخلية للدول العربية ، الا انه وضع المبدأ الذي يقابله ، الذي غاب عن الميثاق السابق ، وهو رفض الشعب العربي الفلسطيني لكل انواع التدخل والوصاية والتبعية . وفيها اكد الميثاق ان الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق « الأول والأصيل » في استرداد وطنه . وهو تأكيد له معناه الشامل في عملية التحرر كلها ، وله ايضا معناه الخاص المتصل بالموقف من مطالبة الاردن بالسيادة على الضفة الغربية . وفي الرد على وجهات نظر بعض العرب القوميين ممن شغلتهم